

دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مواجهة خطاب الكراهية ونشر ثقافة التسامح

(المجلس القومي لحقوق الإنسان نموذجاً)¹

يقع على عاتق المؤسسات الوطنية بموجب مرجعيتها المعيارية (مبادئ باريس) ، وقوانينها التأسيسية مسؤوليات محددة في مواجهة الكراهية والتعصب ونشر ثقافة حقوق الإنسان ، وتأتى هذه الواجبات بشكل مباشر على نحو ما تقضى به مبادئ باريس 1993 ضمن الاختصاصات والمسؤوليات (فقرة 3/ب) التى تضع على عاتق المؤسسات الوطنية تعزيز وضمان التناسق بين التشريع واللوائح والممارسات الوطنية، والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التى تعتبر الدولة طرفاً فيها ، ومن بينها بالطبع الصكين الرئيسيين المعنيين بهذا الموضوع : العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية و اتفاقية مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى .

ومنها كذلك ما تنص عليه مبادئ باريس فى الفقرتين (3/و)،(3/ز) بشأن المساعدة فى اعداد البرامج المتعلقة بالتعليم والبحوث المتصلة بحقوق الإنسان، والمشاركة فى تنفيذها فى الأوساط المدرسية والجامعية والمهنية، والإعلام بحقوق الإنسان وبالجهود المبذولة لمكافحة جميع أشكال التمييز ولاسيما التمييز العنصرى عن طريق زيادة الوعى العام وخاصة عن طريق الاعلام والتعليم وجميع أجهزة الصحافة.

وبينما لا يخلو قانون من قوانين المؤسسات الوطنية من نصوص ذات صلة بنشر ثقافة حقوق الإنسان ، أى الثقافة المناهضة لخطاب الكراهية ، فإن بعضها يمتلك آلية إضافية وهى اختصاص تلقى الشكاوى والسعى لتسويتها لدى الجهات المختصة ، ويتيح هذا الاختصاص جسراً عريضاً للتواصل مع الجمهور وحصيلة كبيرة من المعرفة بالواقع الاقتصادى الاجتماعى السائد.

وأما اختيار المجلس القومي لحقوق الإنسان كنموذج "دراسة حالة" لنشر ثقافة حقوق الإنسان ومكافحة خطاب الكراهية ، فيتجاوز انتساب الباحث للمجلس ودرايته بأنشطته وخبرته الذاتية فى المساهمة فى بعض هذه الأنشطة، إذ يبرر هذا الاختيار أسباب موضوعيه أخرى، فالمجلس ينتمى للجيل الثانى من المؤسسات الوطنية التى نشأت فى المنطقة العربية فى العقد الأول من الألفية ، وحاز على اعتماد اللجنة الدولية للتنسيق (ICC) إستناداً إلى اتساقه مع معايير باريس، كما أمضى فترة معقولة تتيح تقييم تجربته فى هذا الخصوص، إذ تزيد على عشر سنوات. كما أنه ينتمى إلى إحدى الدول العربية المؤثرة فى مجال التعليم والثقافة على الساحة العربية.

ويمكن إجمال تجربة المجلس فى هذا الشأن فى ستة محاور رئيسية: يتصل أولها بتعديل المناهج الدراسية بما يتفق وحقوق الإنسان ،ويتصل ثانيها بتنفيذ برامج لنشر ثقافة حقوق الإنسان ومكافحة خطاب الكراهية ، ويتصل ثالثها بدمج ثقافة حقوق الإنسان فى الخطة الوطنية للدولة

¹ محسن عوض: عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان

،ويتصل رابعها بالسعى لترسيخ قيم المساواة والمواطنة والقضاء على الاحتقان الطائفي ، ويمتد خامسها لتعزيز جهود الأمم المتحدة فى مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ورهاب الأجانب، ويختص سادسها بتتقية التشريعات الوطنية ذات الصلة لتنسق مع المعايير الدولية .

كما تتضمنت الورقة خبرة المجلس فى التفاعل مع استثناء خطاب الكراهية مع صعود التيار السياسى الإسلامى إلى السلطة، وخاصة بالاستنتاجات النهائية.

أولاً: تعديل المناهج الدراسية بما يتفق وحقوق الإنسان :

تابع المجلس لعدة سنوات إجراء دراسات علمية للوقوف على ما تقدمه الروافد المسئولة عن تكوين وعى وقيم المواطن فى المجتمع ، ومن أهمها ما تقدمه المؤسسة التعليمية من قيم فى مناهجها المختلفة ، وعليه فقد تم اعداد دراسات علمية لتحليل مضمون الكتب المدرسية فى مرحلتى التعليم الأساسى والثانوى (العام والفنى) وانتهت إلى نتائج كان من أبرزها :

- اتسام الكتب الدراسية بالطابع الذكورى والتمييز ضد النساء على مستوى التأليف والمحتوى مما أفرز قدرا كبيرا من القيم السلبية.
- غياب الاهتمام بالقيم المرتبطة بقضايا حقوق الإنسان فى كتب الدين الإسلامى والدين المسيحى وغلبة التفسيرات السلفية على النصوص. ويعود هذا إلى أن الموضوعات المقررة كان أغلبها مقتطف من كتب قديمة يرجع تأليفها لاكثر من أربعين عاما، فجاءت متأثرة بالسياقات الزمنية لعصرها وبعيدة عن الزمن الذى يعيشه المجتمع الآن وما يتضمنه من اهتمام بقضايا حقوق الإنسان
- كما أن المواد المقدمة من خلال تلك الكتب تضيق عن موضوعات حقوق المرأة والطفل بالرغم أن الطفل هو المتلقى الرئيس لهذه المادة.

وقد عمد المجلس إلى عرض دراسته على وزير التعليم. كما عرض عليه التعاون مع الوزارة وتقديم خبراته من أجل اعادة صياغة المناهج الدراسية فى صورة تحقق تعريف الطالب بالقيم الرفيعة التى تضمنها مبادئ حقوق الإنسان.

كما طالب بالتعاون مع الوزارة عند إعداد الدليل الإرشادى للمعلم فيما يتعلق بتدريس موضوعات حقوق الإنسان وأن يكون المجلس ممثلاً فى هيئة التحكيم التى تقيم الكتب وتختار أفضلها . وقد أثمرت هذه الجهود مراجعة بعض المناهج الدراسية .

ثانياً المشروع القومى لنشر ثقافة حقوق الإنسان:

وضع المجلس مشروعاً متكاملأ لنشر ثقافة حقوق الإنسان ، استكمل مقوماته المؤسسية، وتم تدشينه رسمياً فى منتصف أبريل 2007 . وأستهدف المشروع سبع فئات هم : الاعلاميون العاملون باتحاد الاذاعة والتليفزيون ، والصحفيون ، والمحامون ، وموجهو الأنشطة فى وزارة التعليم، والاختصاصيون الاجتماعيون، ومديرو ومسئولو مراكز الشباب ، واعضاء

المجلس المحلية ، وطلبة الجامعات (طلبة ليسانس الحقوق، وبكالوريوس التربية، وليسانس آداب واطلام وصحافة،وكليات جامعة القاهرة، وطلبة بكالوريوس العلوم السياسية).

وقد نفذ المشروع العديد من البرامج التدريبية وورشات العمل. التي تم إعدادها وفقاً لاحتياجات كل فئة من الفئات المستهدفة . كما نفذ المجلس العديد من ورشات العمل فى سياق المشروع، تميزت بثلاث أنماط يهدف أولها الى تقييم الدورات التدريبية ويختص الثانى بتقييم برامج الدورات التدريبية وتطويرها ويختص النمط الثالث من ورشات العمل بقضايا تتعلق ببعض جوانب الحقوق المدنية والسياسية ، وأخرى تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وثالثة تتعلق بحقوق بعض الفئات الخاصة.

لم ينفرد المجلس خلال تنفيذه لمشروعه القومى لنشر ثقافة حقوق الإنسان بالعمل بل حرص على مشاركة العديد من الجهات المختصة ومن بينها معهد التدريب التابع لاتحاد الاذاعة والتليفزيون ، ومركز الديمقراطية وحقوق الإنسان بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان وغيرها .

وقد تميزت تجربة التعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان بخبرة خاصة فى مجال التدريب تستحق التنويه ، حيث كانت المنظمة تقوم بمشروع استطلاعى بشأن التدريب فى مجال حقوق الإنسان ينقل بؤرة التركيز من الموائيق والنظم والاجراءات ، إلى القيم الخمس الكبرى التي تظل منظومة حقوق الإنسان وفق دليل متخصص كانت قد أعدته خصيصاً لهذا الغرض، وأجرت عدة دورات تدريبية لشباب هيئات التدريس فى كليات التربية فى الجامعات المصرية حظيت باستحسان كبير من جانب شباب هيئات التدريس حتى طلب نصف المتدربين الانضمام لعضوية المنظمة .

وقد استهدفت الدورة التدريبية التي نظمها المجلس بالتعاون مع المنظمة العربية مذييعى ومعدى البرامج، وتمت بالتعاون مع اتحاد الاذاعة والتليفزيون فى مقر المجلس ، وقد جاء تقييم هذه التجربة بدوره إيجابياً حتى أعلنت إحدى معدات البرامج تغيير موضوع رسالة الماجستير التي كانت تعدها إلى إحدى موضوعات حقوق الإنسان.

ثالثاً: دمج ثقافة حقوق الإنسان فى الخطة الوطنية :-

رغم أهمية الجهد الذى بذله المجلس من خلال دوره المباشر فى الأنشطة التعزيزية للتربية على حقوق الإنسان والتنقيف والتوعية بها تظل فى النهاية محدودة على المستوى الكمى، حتى بأفق التراكم، فى بلد يتخطى سكانه ثمانون مليون نسمة. ومن ثم يبدوا الانجاز الاستراتيجى الذى حققه المجلس فى هذا الصدد ، هو ادماج تعزيز حقوق الإنسان فى الخطة الوطنية التي أعدها وسعى إلى ادماجها فى فى خطة الدولة للتنمية 2007-2012 بعد أن وافقت الدولة على هذا الدمج ، إذ كان من شأن هذا الدمج أن يسهم بالعبور من امكانيات المجلس كمؤسسة وطنية محدودة الإمكانيات إلى القطاع العريض من المواطنين معززا بإمكانيات الدولة.

وتضع الخطة الوطنية نشر ثقافة حقوق الإنسان كهدف استراتيجى للدولة من بين أربعة أهداف ، ولا يسبقها من هذه الاهداف سوى تحسين حالة حقوق الإنسان فى البلاد ، وتفرد الخطة مبحثاً خاصاً لهذا الهدف يستند إلى معايير باريس ووثائق الأمم المتحدة المعنية، وتتبنى التعريف الوارد فى وثائق الأمم المتحدة للتتيف فى مجال حقوق الإنسان.

وتتطلق الخطة من أن التتيف فى مجال حقوق الإنسان هو أمر ضرورى ويمكن أن يسهم فى النهوض بحقوق الإنسان ، وإقامة مجتمعات يسودها الحرية والعدل والسلام، ويمثل استراتيجية فعالة لمنع انتهاك حقوق الإنسان ويعززها من خلال ثلاثة أبعاد هى :

أ- المعرفة: توفير المعلومات عن حقوق الإنسان وآليات حمايتها .

ب- القيم والمعتقدات والمواقف: من خلال تنمية القيم والمعتقدات التى ترقى بحقوق الإنسان.

ج- الاجراءات: التشجيع على اتخاذ اجراءات للدفاع عن حقوق الإنسان ومنع انتهاكها.

رابعاً: السعى لترسيخ قيم المساواة والمواطنة ، والقضاء على الاحتقان الطائفى:

شغلت قضيتا المساواة و حقوق المواطنة حيزا مهما من جهود المجلس، كما أولى اهتماما بالغاً لمعالجة وتلافي أوجه الاحتقان الطائفى التى طفت بعض مظاهرها على سطح الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية فى البلاد على نحو مثير للقلق، فأسس المجلس لجنة خاصة فى شهر سبتمبر 2005 لبحث الشكاوى التى تتعلق بالمواطنة وما يقع من أحداث تنال من هذا الحق ، وعقدت هذه اللجنة العديد من الاجتماعات وناقشت بصراحة تامة مختلف القضايا المطروحة، كما استمعت إلى ممثلين لوزارة الداخلية وشخصيات عامة معنية وخلصت إلى عديد من التوصيات من بينها تعديل التشريعات التى تساهم فى خلق الاحتقان الطائفى مثل تلك المتعلقة بدور العبادة وتعزيز مشاركة المواطنين الاقباط على قدم المساواة فى المجالس النيابية والوظائف العامة ، والعمل على توضيح مفهوم المواطنة الصحيح واحترام الأديان من خلال وسائل الاعلام المختلفة والمؤسسات الدينية وتعزيز ثقافة التسامح ، وعدم تدويل القضايا المحلية الخاصة بالأقباط.

وتابع المجلس هذه التوصيات بسلسلة من ورشات العمل تناولت الأوجه المختلفة للمواطنة ومن بينها حقوق المواطنين المصريين فى الخارج وحقهم فى ممارسة دورهم فى العملية الانتخابية، وتعديل مشروع القانون الموحد لبناء دور العبادة الذى تبناه المجلس، وإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة إلى غير ذلك من مجالات وتطبيقات حقوق المواطنة بعقد مؤتمرين موسعين حول حقوق المواطنة عقد أولهما فى 25 نوفمبر 2007 تحت عنوان "مؤتمر المواطنة عدالة ومساواة" وصدر عنه وثيقة مهمة بعنوان "اعلان حقوق المواطنة" تناولت المبادئ العامة للمواطنة وتوصيات بشأن إدارة حوار مجتمعى موسع حول قضية المواطنة وأخرى بخصوص التعديلات التشريعية والسياسية والثقافية المقترحة لتعزيز مبدأ المواطنة تناولت "المواطنة والبطالة" و"المواطنة والأوراق الثبوتية" و"دور العبادة، والمصريون فى

الخارج" وتابع المجلس هذا الجهد بمؤتمر آخر موسع بمشاركة مجتمعية واسعة لمراجعة مدى التقدم المحرز فى تفعيل حقوق المواطنة .

خامساً: الآلية التشريعية لمكافحة خطاب الحض على الكراهية:

وظف المجلس اختصاصه بإصدار توصيات بشأن إصدار قوانين أو تعديل أخرى بأعداد العديد من مشروعات القوانين واحالتها إلى السلطة التشريعية. وكان أبرز تلك المشروعات المتصلة بمكافحة الحض على الكراهية مايلي:

- 1- مشروع بقانون موحد لتنظيم أعمال بناء وتدعيم دور العبادة.
- 2- مشروع قانون جديد لتكافؤ الفرص وخطر التمييز بين المواطنين ويضع قواعد تشريعية مفصلة تحدد التزامات كافة مؤسسات الدولة العامة والخاصة فيما يتعلق باحترام مبادئ تكافؤ الفرص وحظر التمييز بين المواطنين ووضع العقوبات المناسبة لمخالفتها، وإنشاء آليات مؤسسية لمراقبة تنفيذ القانون على نحو ايجابي، ووضع نظام إجرائي يسمح بالحصول على أوامر وقتية يوقف الانتهاكات وضمان الانتصاف والعدالة لضحايا الانتهاكات، ودعم ونشر ثقافة المساواة وعدم التمييز بين المواطنين ومبدأ تكافؤ الفرص من خلال المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية.
- 3- مشروع قانون الحق في التجمع السلمى والمظاهرات بديلا للقانون رقم 10 لسنة 2014. ويقوم القانون المقترح على المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ويحافظ على نافذة سلمية للاحتجاج. ويفصل بين العقوبات على المخالفات القانونية والتي يقصرها على غرامة مالية، ولا يحول دون توقيع عقوبات أشد على الأعمال التي يكون منصوصا عليها في قانون العقوبات.
- 4- مقترح بمشروع قانون في شأن المبادئ والمعايير الواجبة الاحترام في تشكيل الجمعية التأسيسية لاعداد الدستور.
- 5- تقديم مقترحات بشأن قوانين مجلس الشعب ومشروع قانون الغدر المقترح.
- 6- مشروع بتعديل القانون رقم 94 لسنة 2003 في شأن المجلس القومي لحقوق الإنسان لتعزيز استقلاله، وتوسيع صلاحياته. والتأكيد على دوره في "دعم ونشر ثقافة المساواة وعدم التمييز بين المواطنين، ومبدأ تكافؤ الفرص والاسهام في ضمان ممارستها"

سادساً: تعزيز جهود الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري:

يعمل المجلس بشكل عام بتعاون وثيق مع نحو عشرة منظمات من منظمات الأمم المتحدة، يأتي في مقدمتها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو العالمية، والمفوضية السامية لشئون اللاجئين. كما يتعاون مع عدد من آلياتها الهامة مثل آلية المراجعة الدورية الشاملة والآليات التعاهدية والاجراءات الخاصة. كما يشارك في المؤتمرات الدولية المهمة التي تنظمها الأمم المتحدة وجهودها التحضيرية.

وعلى صلة بموضوع هذه الورقة نظم المجلس القومي لحقوق الإنسان، بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان المؤتمر التحضيري العربي الوحيد لمؤتمر المتابعة للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ورهاب الأجانب لبلورة وجهة نظر مشتركة للمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية حيال موضوعات جدول أعمال المؤتمر ودعم جهود الأمم المتحدة، وجهود الحركة العربية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

وقد عقد المؤتمر في القاهرة يومي 28 و29 مارس 2009، وشارك فيه أكثر من مائة مشارك ومشاركة من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات والمنظمات الإقليمية المعنية والهيكل والحكومة العربية والمنظمات الإقليمية المعنية، والمؤسسات الوطنية ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية والمراكز البحثية الأكاديمية والمستقلة، وممثلون عن منظمات عاملة في المهجر من فرنسا وألمانيا وسويسرا والنمسا، كما راعى التنوع في المشاركة الفلسطينية على نحو يعبر على مختلف أبعاد القضية بثتميل فلسطينيين من الضفة والقطاع والقدس وفلسطينيو الشتات. كما راعى المنظمون أيضا تنوع الخبرات فجمع بين الخبرات القانونية والتخصصات المختلفة. وتناول المؤتمر موضوعه عبر ثلاثة محاور، تناولت مكافحة العنصرية والتمييز العنصري في السياق الدولي، ومسار مكافحة العنصرية والتمييز العنصري في السياق العربي وأقرز محورا خاصا للقضية الفلسطينية. وصدر عن المؤتمر بيان واف بعنوان "اعلان القاهرة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

كما أصدر المجلس القومي لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان تقريرا شاملا بعنوان "مسار مكافحة العنصرية في السياقين الدولي والعربي: وقائع ومناقشات الاجتماع التحضيري العربي لمراجعة ديربان (القاهرة 29، 28 مارس/آذار 2009، ويتوافر على موقعي المجلس والمنظمة.

استشراء خطاب الحز على الكراهية:

عندما اندلع الحراك الاجتماعي في المنطقة العربية في أواخر عام 2010 بثورة تونس، وامتد إلى معظم البلدان العربية في شكل ثروات أو انتفاضات أو حركات احتجاجية رافعا شعارات ومطالب حقوق الإنسان في الحرية والكرامة والعدالة، ساد المنطقة قدر كبير من التفاؤل بعهد جديد يتجاوز أوجه المعاناة التي تعاني منها المجتمعات العربية من تهمة بأبعادة المختلفة، وتميز بأوجهه المتعددة، العنصري والأثني والديني والمذهبي والطبقي، والقائم على النوع الاجتماعي، وامتدت التطلعات إلى القضاء على الفساد والمحسوبية وغيرها من العاهات الاجتماعية التي تجذرت في ظل الاستبداد.

وعزز ذلك التفاؤل طبيعة المشاركة الشعبية في هذا الحراك من مختلف فئات المجتمع، برجاله ونسائه وشبابه وشيوخه، ولمحات مشرقة لممارسات عفوية، مثل اللجان الشعبية في تونس ومصر، أو لمسات انسانية جسدها حركات عفوية برفض شباب أقباط مصريين الافراج عنهم دون الافراج عن زملائهم المسلمين. أو بالجسارة التي أظهرتها الفتيات والنساء في مواجهة إجراءات القمع التي استقطبت قبل سقوط بعض الأنظمة.

لكن لم يمتد هذا المشهد طويلا إذ سرعان ما فرضت الحقائق الاجتماعية محددات المرحلة فانفرط عقد الشباب الذي أشعل الثورة وقادها، وانتشرت جرائم الأنفس والأموال مع انكسار الأجهزة الأمنية وفرار الآف من السجناء والمحبوسين من السجون ومراكز الإحتجاز، وفاقت المطالب الاجتماعية لفئات المجتمع إمكانية السلطات المؤقتة لتلبيتها فبادر العديد منها لممارسة الضغوط التي أفرزها المشهد من إضرابات ومظاهرات واعتصامات وقطع الطرق وتعطيل العديد من هياكل الانتاج لفرض مطالبهم.

في هذا السياق برزت تنظيمات التيار السياسي الإسلامي في مصر خاصة وعلى مستوى المنطقة عموما أكثر تنظيما، والتزمت سياسات برجماتية جعلتها أكثر فاعلية، كما رفعت شعارات تشاركية لطمأنة المجتمع، ونجحت في تقديم نفسها كمرجع لحال الفوضى التي شهدتها بعض البلدان، فازت الأغلبية البرلمانية في تونس ومصر، وحازت نسبة تتيح لها رئاسة الحكومة في المغرب، وعززت جهودها كقوة عسكرية مؤثرة في ليبيا واليمن.. الخ.

وواكب صعود تنظيمات التيار السياسي الإسلامي إلى استثناء خطاب الحزب على الكراهية الدينية والمذهبية وانشغلت عشرات من الفضائيات وغيرها من وسائل الاعلام في بث مناظرات وتحليلات وفتاوى وآراء تشيع الكراهية وتعزز التمييز على أساس النوع الاجتماعي.

ووقعت هذه التنظيمات في أربعة أخطاء جسيمة، إذ تعجلت جنى الثمار فبالغت في الاستحواذ والاحتكار وتهميش غيرها، وعقدت تحالفات ألزمتها بمواقف أقصى أطرافها حدة بما فيها التنظيمات التكفيرية، واستهانت بقدرات القوى المدنية في المجتمع فامعنت في و الاضطدام بها، وراهنّت على قوى إقليمية ودولية لمساندتها دون دراية كافية بحسابات وتفاعلات هذه القوى مع المتغيرات الدولية.

وأفضت هذه الأخطاء إلى خسائر فادحة للتنظيمات السياسية الإسلامية، فنقدت السلطة في مصر في مواجهة ثورة شعبية جديدة في 30 يونيو 2013، وفقدت هيمنتها على البرلمان في تونس، وتأثرت مكانتها حيثما وجدت على الساحة العربية، وتورطت في استخدام العنف ووضعت على قوائم الإرهاب في ثلاث دول عربية على الأقل.

لم يؤد تراجع مكانة الإخوان المسلمين السياسي في مصر والعالم العربي إلى تراجع خطاب الحزب على الكراهية. بل تضاعف هذا الخطاب بانتقال قيادة التيار السياسي الاسلامي للجماعات التكفيرية المتشددة.

الخلاصة

على قدر ما تعبر عنه هذه الورقة من صور المعاناة التي يتعرض لها المجتمع المصري جراء خطاب الكراهية المقحم على طابعه الثقافي والاجتماعي، ومصفوفة القيم السائدة، فإن هذه المعاناة لا تساوى قطرة من فيض المعاناه السائدة فى العديد من بلدان المنطقة ، والتي فاضت بتأثيراتها على بلدان العالم كله بقضايا اللجوء والهجرة والنزوح وغيرها من القضايا الانسانية .

فضلا عن أن خطاب الكراهية بنزوعه الحتمى لتعزيز الإرهاب من شأنه أن يورق كل المجتمعات في المنطقة وخارجها.

ولا يمثل هذا التحليل عزاء لا للمجتمع المصرى ولا لغيره من بلدان المنطقة بل وحتى بلدان العالم بمنطق أننا كلنا فى الهم سواء ، لكنه يثير بالضرورة العديد من الأسئلة الشائكة التي ينبغى أن نصل إلى إجابات صريحة عليها إذا كان من واجبنا البحث عن مخرج من النفق المظلم الذى يقودنا إليه خطاب الكراهية.

لقد أصم العالم أذنيه عن عذابات المجتمعات المقهورة والمهمشة وما تتعرض له من تمييز وكراهية عنصرية فى المؤتمر الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ورهاب الاجانب الذى عقد في ديرين فى عام 2001، وهددت بلدان الغرب بتقويض المؤتمر على رؤوس من فيه، فيما اشتهرت عنه عبارة (The West Against The Rest) وتجاهلت الأمم المتحدة مؤتمر المتابعة الذى كان من المقرر عقده بعد خمس سنوات فلم يعقد الا فى العام 2009، بل وتجاهلت التقاليد الراسخة فى إعداد مثل هذه المؤتمرات المهمة من مشاركة المنظمات غير الحكومية ، ولم يتم فتح باب المناقشة على الوثيقة إلا بعد إقراها.

ولم يكن تغييب صوت ضحايا العنصرية والتمييز العنصرى هو أسوء وقود الكراهية ، بل كان رد الفعل الأمريكى الذى دمج مكافحة الإرهاب فى الاستراتيجية الامريكية تجاه المنطقة هو الوقود الحقيقى الذى نجنى ثماره الآن ، فتحت شعار أنه لا يوجد إرهاب سىء وإرهاب جيد ، أى طمس الفوارق التى يوفرها القانون الدولى بين الإرهاب ومقاومة الاحتلال ، اطلقت الولايات

المتحدة يد اسرائيل فى مذابح مفتوحة فى الاراضى الفيلسطينية المحتلة قوضت جهود سنوات من مساعى السلام ،وعززت الاحتلال الاسرائيلى لفلسطين وكان هناك احتلال ردىء واحتلال جيد .
وعلىنا أن نطالب الفيلسطينيين اللذين يقبعون تحت الاحتلال فى الضفة الغربية، وتحت الحصار فى قطاع غزة ، والمشردين منهم فى مخيمات اللاجئين بنبذ خطاب الكراهية.

وبينما كان الرئيس الأمريكى يعلم ما توصلت إليه بعثات التفتيش الدولية عن أسلحة الدمار الشامل فى العراق أو اللقاء المزعوم لمسئول عراقي مع أحد منفذى العدوان على الولايات المتحدة من قبل أن يُعلن عن عدم صحتهم، فلم يكتف بغزو العراق على رأس تحالف دولى، واحتلاله وتدميره ، بل حل هياكل الدولة من جيش وشرطة ومخابرات وإعلام واعاد تركيبها على أساس طائفى أفسى الفساد واشاع الرعب وأحل التعذيب وترك البلاد فريسة للمليشيات الطائفية والإرهاب، فلم تصمد أهم مدنه اياماً فى مواجهة تنظيم داعش الإرهابى .

أما الصومال الذى كان يتنافس عليه المعسكر الغربى والاتحاد السوفيتى السابق فما أن انتهت أسباب التنافس بإنهيار الاتحاد السوفيتى، فقد تركه الغرب فريسة للإهمال والإرهاب والجفاف والفساد حتى افرز اسوء ما فيه بعودة القرصنة وانتشار الإرهاب والتطرف.

وبينما لا تتسع هذه الورقة لمزيد من الأمثلة عن جذور المشهد الراهن ، يظل السؤال الأهم هو هل تصلح المفاهيم والمقترحات التى تضمنتها الأوراق الخلفية لهذه الندوة التى تركز على خطة الرباط لمكافحة خطاب الكراهية . والواقع أننى رغم اتفاقى مع كثير مما ورد فيها ، أعتقد أنها وقعت فى خطأ جسيم تتبناه محافل الأمم المتحدة باصرار إذ تصل إلى خلاصة أرجو أن أكون مخطأً فى استخلاصها ، لا ترى مانعاً من ازدراء الأديان أو السخرية بها ، وكان ازدراء الأديان فريضة لا تكتمل بسواها حرية الرأى والتعبير، أو كان النظم الاستبدادية لا يفقصها سوى هذه الذريعة للأعتداء على حرية الرأى والتعبير.
